



الندوة الدولية حول تجارب المصالحة الوطنية  
الرباط - المغرب

مداخلة معالي السيد فوزي رجب العقاب  
النائب الثاني لرئيس المجلس الأعلى للدولة

17 يناير 2019

السيد الرئيس ،،

الحضور الكريم بصفاتكم وأسمائكم، باسم الوفد الليبي أحييكم ،،

تحية طيبة للجميع ،،

سمعنا اليوم من بعض المتدخلين عروضاً عن تجارب بلدانهم في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وهي تجارب إنسانية مهمة وجوهرية، ونحن اليوم في ليبيا أحوج ما نكون للاستفادة من كل هذه التجارب، ونحن نعيش لحظات صعبة في بلادنا.

مما لا شك فيه، ان فكرة العدالة الانتقالية، وأنا هنا أقول فكرة، هي نبيلة وسامية وتهدف الى استنبات مستقبل مزدهر وامن، من وسط ماضي مؤلم وقاس. لكنها كمفهوم سياسي أو قانوني في تصوري، لا تزال تحتاج أن تكون أكثر تحديدا ودقة في المعنى، ربما بسبب اختلاف التجارب وطبيعة صراعاتها، بين عرقية، وعنصرية، وأيديولوجية، وطائفية، وفيما بين الدولة والمجتمع، وفيما بين المجتمع نفسه، فهناك تجارب متعددة ومتنوعة، وما من نظرية محكمة للعدالة الانتقالية.

عليه، أود الإشارة من خلال هذه المداخلة إلى نقطتين:

الأولى، أعتقد أن العدالة الانتقالية عملية تقع في دائرة الإصلاح لا التغيير، أي يقوم بها النظام، أو تقوم بها سلطة غير عادلة، وبالنظر إلى التجارب المختلفة، والتي تعتبر التجربة الأرجنتينية أولها سنة 1983، وحتى المحاولات التونسية اليوم، نرى أن هذه

العملية قامت بها النظم في محاولة منها لاستيعاب المعارضة، فأعتقد أن ما فعله "دي كليك" مثلا في تجربة جنوب افريقيا، أصعب مما قام به المناضل منديلا، وكذلك في الأرجنتين، فهي لم تتمكن من إقامة العدالة الانتقالية إلا بعد عقدين ونصف من التغيير، أي بعد استقرار السلطة، وحتى التجارب العربية بادرت إليها السلطات، مثل ما قام به ملك المغرب أو الرئيس الجزائري. ففي تقديري أن فلسفة العدالة الانتقالية منحصرة في نظام أو سلطة ظالمة تعترف وتعتذر وتعوض، لكن إن حدثت ثورة أو تغيير فان العدالة الانتقالية تكون عملية قد تجاوزها الزمن، ولا مجال إلا للعدالة الكلاسيكية العادية التي لا يقابل فيه العفو الاعتراف.

ثانيا، الظروف الدولية المحيطة بكل تجربة، فالسياسية الدولية تؤثر بشكل كبير على نجاح وفشل هذه التجارب، فمن محاكمات "نورنبرغ" بعد الحرب العالمية الثانية، إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واليوم بعد ثورات الربيع العربي، جميعها محطات دولية انعكست سلبا وايجابا على هذه التجارب، فمثلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان هناك اهتمام متزايد من المجتمع الدولي بحقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية، ولذلك حاولت أغلب الأنظمة العربية في ما بين 2004 وحتى 2006 القيام بإصلاحات سياسية جوهرية، وكان من أهمها تجربة المغرب والجزائر.

وفي هذا الصدد، أود أن أحدثكم عن الجهود المبذولة في بلادي ليبيا للقيام بالمصالحة الوطنية، الشعب الليبي يتكون من نسيج متناغم منصهر، يعتبر مجتمع بسيط غير مركب في بنيانه الاجتماعي والفكري، وحتى أثناء هذه اللازمة التي نمر بها لا يوجد على الاطلاق أسباب حقيقة للنزاع والصراع القائم اليوم، فكل أسباب النزاع والصراع التي عرفها التاريخ لا توجد في ليبيا، لكن التدخلات الخارجية الدولية فيها والإقليمية تقف حائلا وعائقا أمام الاستقرار والمصالحة في ليبيا، فنحن من سوء حظنا أننا نحاول أن نقوم بعملية مصالحة وسط تجاذبات وصراعات محمومة على المستويين الدولي والإقليمي، وهذا قطعاً كان له بالغ الأثر السلبي على استقرارنا المجتمعي والسياسي.

أكتفي بهذا القدر لمحدودية الوقت، وشكرا السيد الرئيس ولكم جميعاً لإنصاتكم.